

والبدوي والقروي والمدني ، وأما الشأن في اقامة الوزن ، وانخير القظ ، وسهولة
المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع وجودة السبك ، فأما الشعر صناعة وضرب
من النسيج وجنس من التصوير (١) :

وظن بعض الباحثين أنه يبيل إل القظ كل الليل ، وأنه لا يرى للمنى كبير
أهمية ، والواقع انه عني بالقظ وأعطاه نصيبه من الاهتمام ، وشغل بالمنى
والتصوير الأدبي الذي يقول عنه : «أما الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من
التصوير ، وهذه نظريته التي شرحها عبد القاهر الجرجاني وسماها « نظرية
النظم » ، فبالنظر اعتم بالاتفاق والمعاني والتصوير مع انه يرى أن بعضهم لا يخل
الابلغنى وحده كتابي عمرو الشيباني الذي يرى أن المنى متى كان راقعاً حثاً
خل كذلك في أية عبارة وضع قائلتان :

لأنحسب^١ الموت موتاً ليل فأنما الموت^٢ سؤال الرجال
كلاهما صوت^٣ ولكن^٤ ذا أظنح^٥ من ذلك للذ^٦ السؤال

استحسنتها أبو عمرو على حين ليست عليهما مسحة من جمال سوى الوزن ؛
وعابه الجاحظ ورأى أنه مسرف في تقديرهما ، وقال : «وأنا رأيت أنها عمرو
الشيباني وقد بلغ من استجداته هذين البيتين ونحن في المسجد يوم الجمعة أن كلف
رجلاً حتى أحضره فواء وفرطاًما حتى كتبهما له ، وأنا أزعم أن صاحب هذين
البيتين لا يقول شعراً أبداً ، ولولا أن أدخل في الحكم بعض القنك
لزعمت أن ابته لا يقول شعراً أبداً » (٢) .

لقد اعتم الجاحظ بالقظ ولكنه لم يهمل المنى ، ولذلك ليس صحيحاً ماذهب
إليه بعضهم وهو أن الجاحظ كثر من جهوده لخدمة الالفاظ ، ولاجله خاض عبد
القاهر الجرجاني غمار هذا البحث: ويرى الدكتور محمد منصور أن كل آراء معيد
القاهر تنحصر في مسألتين:

(١) الحيوان ج ٣ ص ١٢١ .

(٢) الحيوان ج ٣ ص ١٢١ .

الاولى : التكرار لما رواه الجاحظ من اعمية فصاحة الالفاظ باختيار تلك الفصاحة
صنعة في اللفظ ذاته، ثم ثورته على مذعب أبي حلال العسكري التي يرد جودة
الكلام إلى عسنت اللفظة تلف عند الشكل.

الثانية : تليفه جودة الكلام بملصائص في النظم (١).

وعجالة الجاحظ وانالما الشعر صناعة وضرب من النسخ وجنس من التصوير،
وما نقله عبد القاهر من اعتنائه بالصياغة والصناعة، غير ما يلتد هذا الرأي، لان
صده القاهر سار على عطف الجاحظ ونقل مصطلحه في التصوير وقال : وليس العبارة
عن ذلك بالصورة شيئا نحن ائندعناه فينكره منكر بل هو مستعمل مشهور في
كلام العرب ويكتفي قول الجاحظ «وانما الشعر صناعة وضرب من التصوير» (٢) :
فالجاحظ من اصحاب الصياغة، ولذلك تسقط عنه تهمة الاعتناء بالشكلية والالفاظ،
وان كان كثير الاعتناء باللفظ واختيار ما يؤدي المعنى أداء حسنا، وهذه مهمة
الاديب الذي يتدّر قيمة الكلام ويبدل في سبيله اعظم الجهود، وقد كان الجاحظ
اديباً كبيراً وعلماً قديراً، فعني بالالفاظ كما عني بالمعاني وكان له الفضل في تصوير
نظم الكلام.

ابن قتيبة :

وتحدث ابن قتيبة (- ٢٧٦هـ) عن الالفاظ، وذكر ان الشعر أربعة اشرب :

- ١ - ضرب منه حسن للفظ وجاد معناه ، كقول القائل في بعض بني امية (٣) :
- في كفه عيزوان ويحبه عتيق من كف اروع في عربيه شمس
يتخفي حياه ويتنفسني من مهابته فما يتكلم الا حين يتشمس
وكقول اوس بن حجر :

(١) ينظر في الميزان الجديد ص ١١٩ .

(٢) دلائل الاصول ص ٢٨٩ .

(٣) كذا في الشعر والشعراء، وفي الحاشية للتحزين الكفائي من أبيات يمدح بها عبد الله بن
عبد الملك بن مروان واليهان في ديوان الفرزدق ج ٢ ص ١٧٨ (طبعة مكتبة صادر) ،
وعما في مدح زين العابدين رضي الله عنه .

أيتها النفس اجلسي جزعا إن الذي فحطرين قد ولما
٢ - وضرب منه حسن لفظه وحلا فإذا أتت فنتته لجد هناك فائدة في
المنى كقول القتال :

ولما قضيتا من منى كل حاجة ومناج بالاركان من هو ماسح
وشدات على حدب المهاري بحالنا ولم ينظر القادي الذي هو راجح
انفذا بأطراف الاحايث بيننا وسالت بأعناق الطي الاباطح
يقول ابن قتيبة : وهذه الالفاظ كما نرى أحسن شيء سخره ومطالع ومقاطع ، وإن
نظرت إلى ما تحتها من المنى وجدته : ولما قطعنا أيام منى واسطننا الاركان وعالينا
ابنا الانتقاء ، ومضى شمس لا ينظر القادي الراجح ابتدأنا في الحديث وسارت
الطي في الاباطح (١).

وتحرو قول الطلوط :

إن الذين غنوا بلبك فاحروا وأشلاء بعينك لا يزال معينا
لحوض من عبراتهم وقلن لي : ماذا لقيت من الهوى ولقيتسا (٢)

٣ - وضرب منه جاد معناه وقصرت القاطه عنه كقول ليد بن ربيعة :

ما عاتب المرأة الكريم كضه والرمه يصلحه الجليس الصالح

٤ - وضرب منه تأخر معناه وتأخر لفظه ، كقول الأضي في امرأة :

ولدها كالأحسي فضاء دائم الوطيل

كما شيبا برامح با رد من عمل النحل

ولم يشر ابن قتيبة إلى لفظه والنصاحه في كتابه الشعر والشعره ولكنه استعمل

كلمة والاتفاظه ، ويرى أن المحدث ليس له أن يبيع التظلم في استعمال وحشي

الكلام ككثير من أهبة ميبويه ، ولا أن يسلك فيما يقول الاصاليه التي لا تصح

(١) الشعر والشعره ج ٦ ص ١٦٦. وجد الشعر الجرحي غير هذا الرأي فهو يراها

من أيدع الشعر وأخذه وقد حلها تعطلا حيدا. (ينظر دلائل الإعجاز ص ٥٥).

(٢) البيتان في ديوان جرير ص ٥٧٥. وهذا من قصيدة في عيد الاعتدل.

في الوزن ولا تحلو في الاسماع. يقول : وهذا بكثرة، وفيما ذكرت منه ما ذلك
على ما أردت من اختيارك أحسن الروي وأسهل الاقفاظ وأبعدنا من التعقيد
والاستكراه واقربها من أفهام العوام وكذلك اختار للخطيب اذا خطب والكتاب
اذا كتب فانه يقال : وأسير الشعر والكلام الطمع يراء الذي يطمع في الله من
سبحة وهو مكان شحم من يد المتناول (١).

وفي كتابه «أدب الكتاب» حديث عن الالفاظ والابنية، ولكنه لا يسميها
«فصاحة» وإنما هي قواعد يستعين بها الكتاب. وعقد في كتابه «عيون الأعيان» باباً
سماه «كتاب العلم والبيان» تحدث فيه عن الأعراب واللحن والانشاق والغريب
والبيان والالفاظ التي تقع في كتب الأمان والعهود والخطب. وهو في هذه الأبواب
والفصول ليس كالجاحظ الذي أرسى كثيراً من قواعد الفصاحة ووضع أمثلتها
التي تتردد في كتب البلاغة والتفرد.

الميرد :

وليس فيما كتب الميرد (- ٥٢٨٥) إشارة إلى الفصاحة وإن كان يفضل أن
تكون الاقفاظ جزلة (٢).

لعلم :

ولا فيما كتب أبو العباس لعلم (- ٥٢٩١) الذي أشار إلى جزالة الاقفاظ (٣).

ابن المعتز :

ولا فيما ألف ابن المعتز (- ٥٢٩٦) صاحب كتاب اليبج.

قدامة :

وتحدث قدامة بن جعفر (- ٥٣٣٧) عن نعم القفاظ، وقال ينبغي أن يكون
سهلاً مطارج الحروف من مواضعها، عليه رونق الفصاحة مع النظر من

(١) الشعر والشعر ج ١ ص ١٠٣.

(٢) الكامل ج ١ ص ٤٣.

(٣) قواعد الشعر ص ٥٦.

البشاعة (١)؛ وذكر عيوب اللفظ وهي :

- ١ - أن يكون ملحونا وجاريا على غير سبيل الاعراب والبناء؛
 - ٢ - وأن يركب الشاعر منه ما ليس يستعمل الا في القصر؛
 - ٣ - ولا يتكلم به إلا شاذاً، وذلك هو الوحشي الذي مدح عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زهيراً بمجانته له وتكبه اياه فقال : «لا ينح حوشي الكلام».
 - ٤ - ومن عيوب اللفظ المعاملة، وهي التي وصف عمر بن الخطاب زهيراً بمجانته لما فقال : «وكان لا يعامل بين الكلام» وهي ليست مدائخه الشيء في الشيء لانه محال أن يتكرر مدائخه بعض الكلام فيما يشبهه من بعض أو فيما كان من جنسه ، وإنما يكون الأتكار فيما يدخل بعضه فيما ليس من جنسه وما هو غير لائق به (٢) :
- ابن وهب :

وفي كتاب البرهان في وجوه البيان (٣) لأبي الحسين اسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب اشارات إلى جزالة اللفظ وسخافته وركاكته : ولم يحدد معاني هذه المصطلحات واكتفى بالتشليل وقال : «وأما جزالة اللفظ فمقولته :

وإن عذوك يا ابن عمِّ محمد رحمان : ضوء الشمس والاطلام
فاذا تمَّ رُعتَه واذا خُفِّفا سألت عليه سيوفك الأحلام»

وأما سخافة اللفظ وركاكته فيمثل قول الآخر :

يا عتب سبيلي أما لك نيسن حتى متى قلبي لديك رهيسن
فأنا الصبور لكل ما حملتني وأنا الشقي الهائس السكين (٤)

(١) نقد الشعر ص ٢٦.

(٢) نقد الشعر ص ٢٠١-١٩٦.

(٣) هو النص الكامل للكتاب المطبوع باسم «نقد الشعر» المنسوب إلى جماعة من جنس.

(٤) البرهان في وجوه البيان ص ١٢٢.

وقال عن التصحيح : «وأما التصحيح من الكلام، فهو ما وافق لغة العرب ولم يخرج
عما عليه أهل الأدب، والتصحيح ذلك وضع الشعر، ولجسه وضعت للكتب في
اللغة، وذكر المستعمل منها والشاذ والمهمل: وحق من يتشأ في العرب أن يستعمل
الافتداء بلغتهم، ولا يخرج عن جملة الفاعلهم، ولا يتبع من نفسه بمخالفتهم
ليخطئوه ويلحقوه (١)».

وليس في هذه الاشارات ما يوضح رأي صاحب البرهان في الفصاحة كما
عرفنا لتجاويز ومما صروه:

السكري :

وذكر ابو هلال السكري (- ٤٣٩٥) رأيين في الفصاحة :

الاول : ان الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وان اختلفت اصلاهما
لان كل واحد منهما هو الايابة عن المعنى والاظهار له يقول : «فلما الفصاحة فقد
قال قوم : انها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه اذا أظهره، والشاهد على انها
هي الاظهار قول العرب : أفصح الصبح اذا أضاء: وأفصح اللبن اذا انجلت عنه
رغوة فظهر، وفصح أيضا. وأفصح الأعجمي اذا أهان بعد أن لم يكن يلفصح
ويبين، وفصح اللسان اذا عرصا في نفسه واظهره على جهة الصواب دون الخطأ.
وإذا كان الأمر على هذا فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد وان اختلف
اصلاهما» (٢) :

الثاني : انها مختلفان، وذلك ان الفصاحة تمام آة البيان فهي منصورة على
اللفظ، لان الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة لما هي انتهاء المعنى إلى القلب
فكأنها منصورة على المعنى. يقول : «وقال بعض علمائنا : الفصاحة تمام آة البيان،
فهذا لا يجوز أن يُسمى الله تعالى نصيحاً اذا كانت الفصاحة تتضمن الآلة، ولا
يجوز على الله تعالى الرصف بالآلة ويوصف كلامه بالفصاحة لما يتضمن من تمام البيان»

(١) البرهان ص ٢٥٢

(٢) كتاب الصائين ص ٧

والدليل على ذلك أن الألف واللام لا يسميان فصيحين لتفصان أكتهما عن أقامة الحروف.

وقيل : «زيد الأعجم» لتفصان آة نطقه عن إقامة الحروف ، وكان يعبر عن «الحمار» بالحمار ، فهو أعجم وشعره فصيح لتفصان بيانه (١).

وتوضح الأمر بقوله : «ومن الدليل على أن التفصاحة تتضمن اللفظ والبلاغة تناول المعنى ، أن الليفاء يسمي فصيحاً ولا يسمي بليفاً إذ هو مقيم الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه : وقد يجوز مع هذا أن يسمي للكلام الواحد فصيحاً بليفاً إذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد التركيب ، غير مستكبره فح ولا متكلف وعم ، ولا يمتعه من أحد الأسمين شيء لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف» (٢) . وهذا هو رأيه ، أما الرأي الأول فقد عرفه ، لأن بعضهم يذهب إلى ذلك : وعند فصلنا في تمييز للكلام تحدث فيه عن صفات الألفاظ الحسنة ، وانتهى إلى أن للكلام إذا جمع العذوبة والجزالة والسهولة والرصانة مع اللطافة والتفصاحة ، واشتمل على الرونق والطلاوة ، وسلم من الخيف في التأليف ، وبعد عن صراحة التركيب ، وورد على لفظه القالب - قريحته ولم يرد ، وحل السمع المصيب استوعبه ولم ينجده ، والنفس تقبل اللطيف وتنبو عن العليظ (٣) .

وأصل الألفاظ أهدية كبيرة ، لأنه ليس الشأن في إيراد المعاني ، لأن المعاني يعرفها العربي والمعجمي والقروي والبلدي ، وإنما هو في جودة اللفظ وصفاته ، وحسنه وبهائه ، ونزاعته ولفظه ، وكثرة طلائفه وماله مع صحة تركيبه والتركيب ، وليس يطلب من المعنى إلا أن يكون على هذه الأوصاف ، وهو ما أشار إليه الجاحظ من قبل ، ولكنه جعل التصوير أساس البيان :

(١) كتاب الصائغين ص ٧٠

(٢) كتاب الصائغين ص ٨٤

(٣) كتاب الصائغين ص ٨٧

وعقد ابن سنان الحفاجي (- ٥١٦٦ هـ) في كتابه امر القصاصه فصولا اضافية تحدث فيها عن صفات الحروف ومخارجها ، وقصاصة اللفظة المفردة والالفاظ المؤلفة :

والقصاصه عنده - : والظهور والبيان ، (١) والفرق بينها وبين البلاغة وان القصاصه مقصورة على وصف الالفاظ والبلاغة لا تكون الا وصفاً للالفاظ مع اللغوي . لا يبدل في كلمة واحدة لا تدل على معنى بفضل عن مثلها بلغة وان قيل فيها فصيحة ، وكل كلام يبلغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا (٢) .

ولكي تكون اللفظة الواحدة فصيحة ينبغي ان تتوفر فيها بعض الشروط ، قال وان القصاصه على ما قلنا نعت للالفاظ اذا وجدت على شروط عدة ، ومعنى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على قصاصة تلك الالفاظ وبحسب الوجود منها تأخذ القسط من الوصف وبوجود أعضادهما تنحى الأطراحي والقدم ، وتلك الشروط تنقسم قسمين فالاول منها : يوجد في اللفظة الواحدة على الترادف من غير أن ينضم اليها شيء من الالفاظ ويؤلف منه .

والقسم الثاني : يوجد في الالفاظ المنقومة بعضها مع بعض ، (٣) .

فاما الذي يوجد في اللفظة الواحدة فنماية أشياء :

الاول : أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وعلة ذلك أن الحروف التي هي اصوات تجرى من السبع مجرى الألوان من البصر ، ولاشك في أن الألوان للثابتة انا جمعت كانت في النظر أحسن من الألوان المتغيرة ، ولهذا كان الياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة .

(١) امر القصاصه ص ٥٩
(٢) امر القصاصه ص ٦٠
(٣) امر القصاصه ص ٦٥

ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثير جلّ كلام العرب عليه ، فلما تأليف الحروف للتضالفة قتل والممتنع ، وقد روي أن الخليل بن أحمد القراهدني قال : « سمعنا كلمة شتاء هي الممتنع ، والكرها تأليفها » . وقيل : ان اعرابيا مثل من نافته فقال : تركتها ترعى الممتنع ، (١) . وقال ابن سنان : هو الحروف الخلق مزية في القبح اذا كان التأليف منها قنط ، وأنت تترك هذا وتستطبعه كما يشع عندك بعض الامزجة من الالوان وبعض النغم من الاصوات (٢) . الثاني : ان يكون لتأليف القنطة في السمع حسن ومزية على غيرها وان تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة كما نجد لبعض النغم والالوان حسنا يتصور في النفس ويدرك بالبهر والسمع دون غيره من حسه . ومثاله في الحروف « ع . ذ . ب » فان السامع يجد لقولهم « العذيب » - اسم موضع - وه « عذيبه » - اسم امرأة - وعذيب وعذاب ، وه « عذيب » وه « عذبات » ، مالا يجد فيما يقارب هذه الالفاظ في التأليف . وليس سبب ذلك بعد الحروف في الخارج فقط ولكنه تأليف مخصوص مع اليمد ، ولو قدمت الذال أو الباء لم نجد الحسن على الصلة الاولى في التقديم العين على الذال لضرب من التأليف في النغم يضده التقديم والتكثير . وليس يخفى على أحد من السامعين أن نسبة الحسن غصنا أو فتأ أحسن من تسببه صلوجا ، وان أخصان البيان أحسن من صلح للشوحط (٣) : ومن الكلمات العذبة الجميلة « الفلوح » وقد استعملها النبي فقال :

إذا سارت الاحداج فوق نباهه - فتأوح منك الغائبات وولده (٤)
وهي في غاية من الحسن ، وقيل : ان النبي أول من نطق بها على هذا المثال ، ومثال ما يكرهه قول النبي :

(١) سر الصاحبة ص ٥٧ .

(٢) سر الصاحبة ص ٦٧ .

(٣) الشوحط : شعر ينطق به النبي .

(٤) الرد : العود ، لولأس ، أو شعر طيب الرائحة .

ببارك الاسم أغسر القلب كريم الجرشي شريف القصب (١)
فانك تجد في الجرشي ، أيضاً بكرة السبع وينوع عنه ، وأين كلمة النفس من
هذه اللفظة الثقيلة ؟

الثالث : أن تكون غير متوعدة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه بلا طائر ستمد ولا طائر كهدل
فان كهدل هنا من ذيب اللغة ، ورؤي أن الاصمعي لم يعرف هذه الكلمة وإنما
ليست موجودة إلا في شعر بعض الهلاليين وهو قوله :

فلو أن سلمى جاره أو أجاره رباح بن سعد رده طائر كهدل
وقيل : إن كهدل الضخم ، وهي اللفظة ليست قبيحة للتأليف لكنها وحشية
غريبة لا يعرفها مثل الاصمعي ولهذا احتشد الخدائق من الشعراء على اختيار أسماء
المنازل والنساء في القزل ونحوها مالا يحسن لفظه، وعابوا على جرير قوله :

وقول بوزع قد دبت على العصا هلاً عزت بيرونا بيسوزع
وذكروا أن الوليد بن عبد الملك قال له : أفسدت شرك : بوزع :

وقد قال ابن سنان : وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :
وما روضة بالحزن طيبة ترى يمحج لئدي جشائها وعسرارها
ذكر والجشاة ، لأنه اسم غير مختار ، ولو أمكنه ذكر غيره كان عتدي أيقن وأوقن :
ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه - علانة - ولذاه بالترخيم في قوله :
قف بالظلول اللباسات علانا أنصحت جبال قطينهن وناسا
وإن كان الروي قاده إلى ذلك ، قلبت شعري من حظر عليه القواني والنسب به على
لغاه دون غيرها من الحروفه (٢).

(١) كريم الجرشي : كريم النفس.

(٢) سر الصفاة ص ٧٦.

الواحد : أن تكون الكلمة غير ماضية حامية، ومثال العامية قول أبي تمام:
جليت واللوت بيد حُرٍّ صفحته وقد تَفَرَّحْتَ في أفعاله الأجلُّ
لأن الفرح من مشتق من أَسَمَ و فرعون، وهو من أفعال العامية، وعادتهم أن يقولوا :
افرح من فلانة إذا وصفوه بالجويرة .

ومنه قول أبي نصر عبد العزيز بن نباتة:

أقام قوام الدين زبغ نساءه وأنضج كمي الجرح وهو فطير
لفظة وفطيره عامية مبتذلة .

ومنه قول أبي تمام :

قد قلت لسالِحٍ في صدءه أعطف هل عيبك يا قاسري
لأن قاسري، من أفعال عوام النساء .

ومن ذلك لفظة أووجهها في قول ابن نباتة :

فقد رفعت أبحارها كمل بلدة من الشوق حتى أوجهها الاغداغ
واللفظة والجورب، في قول النبي :

تسرق الكف فؤديه ومنكبه ولكني منه ربح الجورب المطلق

الخاص : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة . وينحل
في هذا القسم ما ينكره أهل اللغة ويردّه علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة، وقد

يكون ذلك لاجل أن اللفظة بعينها غير عربية كما أنكروا على أبي الشيبان قوله :
وجناح مقصوص تحيف ريشه ريش الزمان تحيف المقراض

وقالوا : ليس المقراض من كلام العربي، ولم يسمع عنهم إلا مقراض .

وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد حُيِّرَتْها عن غير ما وضعت له في حرف اللغة،
كما قال البحري :

يشق عليه الریح كل عشية جيب القمام بين بكر وأهم
فوضع الأيم مكان الثيب، وليس الأمر كذلك، ليس الأيم الثيب في

كلام العرب، إنما الأيم التي لأزوج لها يكثرأ كانت أو ثيبا :

ومن ذلك قول البحرى:

شُرْطِيّ الاَصْفَانِ اِنْ لَيْسَ لَشُرْطٍ وَصِدْقِي مِّنْ اِذَا صَافِي لَسَطٍ
وَأَرَادَ بِهَقْطِهِ عَدْلًا ، لِأَنَّ الْأَمْرَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ «أَقْطَعُ»
إِذَا عَدَلَ وَهَقَطَهُ إِذَا جَارَ ، وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : «وَأَدَا الْقَابِطُونَ» فَكَانُوا لِحَدِّمْ
حَقَطَاءً (١) .

وقد يكون على جهة الخلف من الكلمة كقول روية بن العجاج:

فَوَاطِئًا مَكَلًا مِنْ وَرَقِ الْحَمَا

يريد الحمام .

وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل أن تشبع الحركة فيها فتصير حرفاً ،

كما قال الشاعر:

وَأَنْتَ عَلَى الْفَرَاةِ حِينَ تُرْمَى وَحِينَ عَيْبِ السَّرْجَانِ بِمَسْرَاحِ

أي : بمسرح .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ قليلاً ، كلفظة «باعت» التي جاءت

رديئة شاذة في قول البحرى .

مصحفون لباعت مصجب مما يرى أو ناظر مسائل

والعربي المصعب «بُوتَ الرجل بُتُّهُ» فهو مبهور .

ويدخل في هذا القسم ما يسمى الضرورة الشعرية من اظهار التضعيف ، أو مدّ

القصور ، أو قصر المدود ، أو تأنيث المذكر على بعض التأويل ، أو صرف مالا

ينصرف وغير ذلك .

السامع: أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، فإذا أوردت وهي

غير مفصولة بها ذلك المعنى فبحت وإن كملت فيها الصفات ، كقول الشريف الرضي:

أَمْزَزَ عَلَى بَانَ أَرَاكَ وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ جَانِبِكَ مَقَاعِدُ الْحَوَاكِرِ

فإيراد «مقاعد» في هذا البيت صحيح ، إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا

(١) البين ١٥ .

الثان، لاسيما اضافته إلى من يحتمل اضافته إليهم وهم «المركب» وهو المتركب فكان الأمر سهلا فلما اضافته إلى ما ذكره فيها فبح لاخفاء به.

الواجب: أن تكون الكلمة معتدة غير كثيرة الحروف فلها متى زادت على الألف المعتادة المروقة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه القضاة. ومن ذلك قول أبي نصر بن نباته:

فياكم أن تكلفوا عن رؤوسكم
المفاتيح كلمة غير مرضية لطولها.
ومن قول أبي تمام:

فلأخريجان اختيالاً بعلمها
كأنت مرس حيرة ونكال
سجنت وثبنا على استساجها
ماحوالها من تفسر وجمال
قوله واستساجها رديه لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد في اللفظ إلى التشاذ القاصر.

ومن قول المتنبي:

ان الكسوم بلا كرام منهم
مثل القلوب بلا سويداواتها (١)

الثامن: أن تكون الكلمة مصفوفة في موضع غير ما فيه من شيء لطيف أو عظيم أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك، فلها بحسن به: ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

وغاب فخير كنت أوجب طلوعه
وروح رعيان ونوم سر

وهذا تصغير مختار في موضعه، فلما الأسماء التي لم ينطق بها إلا مصفوفة كالصبيح والثرى ليس للتصغير فيها حسن يذكره لأنه غير مقصود بهما ما ذهب إليه ابن سنان: ومعظم هذه الشروط تدخل في فصاحة الالفاظ اللؤلؤة، والاخلال بها قد يؤدي إلى زيادة القبح والتنافر في الكلام، لأنه حين تكون الالفاظ مجتمعة تحتاج إلى دقة

(١) سويدا، القلب: حياء، وجدها سويداوات.

في التركيب واختيار اللطيف منها . يقول ابن سنان متحدثا عن القدر الأول :
« أن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج ، وهذا
يعينه في التأليف ، ويؤيده أن يعنى التأليف تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام
كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة ، بل هذا في التأليف أجمع ، وذلك أن
اللفظة المقردة لا يسهل فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مطلقا
يسمى الكلام المؤلف إذا طال واتسع (١) . »

ومما فتح قول أبي تمام :

للجد لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى للؤمل منك إلا بالرضى
ومن قول الآخر :

ولم حرب بمكان قصير وليس قرب فبحرب غير
ومن قول المتنبي :

وسعدني في غمرة بعد غمرة سرح لها منها عليها شواهد
وأما الثاني من شروط اللفظة المقردة فيكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات
المختارة فيوجد الحسن فيها أكثر وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات
إلا القليل ، وهذا يرجع إلى اللفظة بانفرادها وليس للتأليف فيه إلا ما آثاره التواتر
والترادف .

وكذلك الثالث والرابع من الأقسام لأعلقة التأليف بهما ، وإنما يفتح إذا أكثر
فيه الكلام الوحشي أو العامي .

وأما الخامس للتأليف به علة وكيدة ، لأن أعراب اللفظة تبع لتأنيها من
الكلام وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه :

وأما السادس للتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى غيرها ، فإن التبع
يختلف بحسب ذلك

(١) سر القصاصة ص ١٠٧ .

وأما السابع فلا حكمة لتأليف به، إلا أن ظهور قبحه أجل إذا ترادفت فيه الكلمات
الطوال

وأما الثامن فلا حكمة لتأليف به إذا كان لا يعمد للكلمة بانفرادها .
ودراسة ابن سنان لفصاحة من أنصب الدراسات، ولا يكاد المتأخرون يخرجون
عنها في كل ما ألفوا أو اختصروا أو شرحوا.
عيد القاصر.

وكانت لفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان ألفاظاً مترادفة عند عيد القاصر
الجزائري (- ١٤٧١هـ أو ١٤٧٤هـ)، وكلها يجر بها عن أفضل بعض القائلين على
بعض من حيث لفظوا وتكلموا وأشيروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، ورواها
أن يعلمهم ماني نفوسهم، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم (١).

والألفاظ عنده خدم للمعاني وأوعية لها تبعها في حسنها وجعلها أو قبحها
وردائها، بقوله: «ولن نجد أيمن طائراً، وأحسن أولاً وآخرأ، وأعدي إلى الإحسان،
وأجلب للاحتسان من أن ترسل المعاني على سجيبتها وتدعها تطلب لألفها الألفاظ،
فلها إذا تركت وما تريد لم تكن إلا ما يليق بها، ولم تلبس من المعارض إلا ما يزينها .
فإذا أن تضع في نفسك أنه لا يد من أن تجس أو تسجع بالنظون مخصوصين فهو الذي
أنت تعرض الاستكراه وعلى خطر من الخطأ والرتوع في اللم. فإن ساعدك الجحد
كما ساعد في قوله .

أودعالي أمت بما أودعاني

وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله .
وأجندتم من بعد اتهام داركم
فيا دمع أجدني على ساكني تجدد
ولوله .

هنّ الحمام فإن كسرت حياقة

من حالهن فلهن حيام

(١) دلائل الامتياز ص ٢٥ .

تلك ولا اطلقت السنة العيب (١).

إن القصد من تكون في المعنى وليس للكلمة القردة كبير قيمة، وكثيراً ما تستعمل اللفظة في موضع فتكون حلوة الحرم طيبة، وتستعمل في موضع آخر لفظاً تلك المرة، وإنما كان ذلك لأن الزبة التي من أجلها تصيفُ اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح مزينة تحدث بعد أن لا تكون وتظهر في العلم من بعد أن يدخلها النظم. وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها إفراداً لم ترم فيها نظماً ولم تحدث لها تأكيداً طليت عمالاً. وإذا كان كذلك وجب أن تعلم نظماً أن تلك الزبة في المعنى دون اللفظ (٢).

فالألفاظ عند عبد القاهر لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنما تثبت لها التفصيل وخلالها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك مما لا يتعلق له بصريح اللفظ. وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها يعبثها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ والأندع في بيت الحماسة:

تلفت نحو المي حتى وجدنتي وجمعت من الأصفاء ابتاً وأندعاً (٣)
وبيت البحري :

وإني وإن بلفظي شرف اللسني وأخذت من رق المطامع أندعني
فإن لها في هذين البيتين ما لا يخفى من الحسن، ثم أنك تتأملها في بيت أبي تمام:
يادعترُ لوم من أندعيك فقد أنجبت هذا الانام من عروقك
تجد لها من القل على النفس ومن التنصيص والتكدير أصناف ما وجدت هناك من الروح والخفة والابتاس والبهجة .

(١) اسرار البلاغة ص ١٩ ، وينظر دلائل الإيجاز ص ٤٠١ .

(٢) دلائل الإيجاز ص ٣٠٧ .

(٣) الأندعان : عراقان في جاني العاق له علياً وجناباً، والبت : صفة العاق

ومن أعجب ذلك لفظة والشية فانك تراها مقبولة حسنة في موضع وضعيفة
مستكرهة في موضع، وان اردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة:
ومن مالي عبيه من شيء عسيرة اذا راح نحو الجسرة ايضا كالذي
وإلى قول أبي حنيفة النعماني:

اذا ما تناقضى الراء يوم وليلة^١ فافاضه شيء لا يعزل^٢ اتفاضيا
فانك تعرف حسنها ومكانها من القبول، ثم انظر في بيت المتنبي:
لوانفك الدواكر أهفضت سميه لعوكه شيء^٣ عن السلور ان
فانك تراها تفل وتفضول بحسب نيلها وحسنها فيما تقدم.

ومن سر هذا الباب أنك ترى لفظة المستعارة قد استعيرت في عدة مواضع ثم
ترى لها في بعض ذلك ملاحظة لاتجدها في الباقي، مثال ذلك أنك تنظر إلى لفظة
والجسرة في قول أبي تمام:

لا يطبع الراء أن يحساب لجسره بالقول مالم يكن جسرا له العمل
وقوله:

بصرت بالراحة العظمى فلم ترها^٤ فقال لإاعلى جسر من التائب
فترى لها في الثاني حسنا لاتراه في الاول، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرقي:
قولي: نعم، وتتم إن قلت واجبة

قالت: عسى عسى جسر إلى تغمر

فترى لها لطفًا وخلابة وحسنا ليس الفضل فيه بقليل.
ويستحي عبد القاهر إلى أن الكلمة لو كانت إذا حسنت من حيث هي لفظ وإذا
استحقت للزية والشرف، استحقت ذلك في ذاتها وعمل الأفراد دون أن يكون
السبب في ذلك حال لها مع انشائها المجاورة لها في النظم لا تختلف بها الحال ولكانت
أما ان تحسن أبدأ أولا تحسن أبدأ. (١)

ولعل الفرض القديني كان دافعا إلى هذا الرأي، لان كلمات القرآن الكريم عربية
نطق بها الشعراء والخطباء وتداولها الناس، وليس لها مزية وهي مفردة لا يضمها

(١) دلائل الامتياز ص ١٢٨، ١٢٩.

سلك يوحده بينها ويجمع متفرقا، ولكني يظهر عبد القاهر إعجاز القرآن ويرد
ما كان يشيع في البيئات المختلفة اتجه إلى نظرية لتنظيم ليدن بها للمالك ويقتضاه
للخلفين ويوقف طعنات الخالفين.

ولم ينف عنه الاهتمام بالنظم وإنما اهتم بالتصوير الأدبي الذي لا يكون إلا
بترتيب الالفاظ والتأليف بينها، يقول: «ومعلوم ان سبيل الكلام سبيل للتصوير
والصياغة وان سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع للتصوير والصوغ
فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما ان محالا إذا أنت أردت
النظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل وردائه أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك
الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة، كذلك محال اذا أردت
أن تعرف مكان الفضل والزينة في الكلام أن تنظر في مجرد معناه. وكذا انا لو فضلنا
خاتما على خاتم بأن تكون لفضة هذا أجود أو فضة نفس لم يكن ذلك تفضيلا له
من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي اذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون
تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام» (١).

فبعد القاهر يرى أن للتصوير الأدبي قيمة كبيرة، ولذلك أطلال الكلام في «أسرار
البلاغة» على الوسائل التي تجعل الصورة حسنة مقبولة، وفصل القول في نظرية
التنظيم، وذهب إلى أبعد من ذلك ورأى أن في الاستعارة ما لم يمكن بيانه إلا بعد العلم
بالنظم والوقوف على حقيقته. يقول متحدثا عن الاستعارة في بيت للشاعر:
سالت عليه شعابُ الهي حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانيسر
ولذلك ترى هذه الاستعارة على لفظها وخرابها تماما ثم لها الحسن والتهن إلى حيث
اتتهن بما توشح في وضع الكلام من التقديم والتأخير، ونجدنا قد ملحت ولطفت
بمعاونة تلك وممازرتة لها. وان شككت قاصدا إلى الجارين والظرف فأزل "كلا"
منها عن مكانه الذي وضعه للشاعر فيه فقل سالت شعاب الهي بوجوه كالدنانيسر
عليه حين دعا أنصاره ثم انظر كيف يكون الحسب وكيف يذهب الحسن

(١) أطلال الامتياز من ١٩٦.

والخلاوة وكيف تعدم أربحيتك التي كانت وكيف تذهب النشوة التي كنت شجاعاً (١) :
 إن الفصاحة عنده لا تكون إلا بوعي معاني البحر ، أي النظم ، والألفاظ لا تفيد
 حتى تواف ضرباً خاصاً من التأليف ويعمد بها إلى وجه في التركيب . فلو أنك
 عدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعدت كلماته عدداً كيف جاء والفن وأبطلت
 فضده ونظامه الذي عليه بني وفيه ألغى المعنى وأجري ، وخيرت نزيه الذي
 بخصوصيته أفاد كما أفاد ، وبنقه الخصوص أبان المراد نحو أن تقول في تقائك
 من ذكرى حبيب ومترله : «مترل تقا ذكرى من نيك حبيب» أخرجه من كمال
 البيان إلى حال التهيان ، وأسقطت نسبة من صاحبه ، وقطعت الرحم بينه وبين
 منته ، بل أحلت أن يكون له الصاق إلى قائل ونسب يخص بمشكلم (٢) :

والتي إلى الحكم بالخطأ على من قصر الفصاحة على الكلمات من حيث هي
 ألفاظ منطوقة وأصوات مسروعة والأديب لا يطلب القف بجمال ، وإنما يطلب المعنى
 فإذا ظهر به فالقف معه وإزاء النظره ، ولذلك لم تكن الفصاحة عنده من صفات
 القدرات من غير اعتبار التركيب .

إن عبد القاهر ربط بين الفصاحة والنظم ولذلك لم يُبطل الكلام على شروط
 الفصاحة كما فعل معاصره ابن سنان الحفاجي ، ولكنه مع ذلك لا ينكر ما كل الإنكار ،
 ونراه يقول في خاتمة كتابه ودلائل الاعجاز : «واعلم أن الأباي أن تكون سفاقة
 الحروف وسلامتها مما يقلل على اللسان داخلها فيما يوجب القضيعة ، وأن تكون مما
 يؤكد أمر الاعجاز ، وإنما الذي ننكره ونُقبِلُ رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به
 وحده ويصله الأصل والعمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من شذحات» (٣) ، فهو لم ينكر
 فصاحة الألفاظ ونظمها ولكنه لم يُرد أن يفسر الاعجاز بها ، ولذلك لم يدرسها كما

(١) دلائل الاعجاز ص ٧٨ .

(٢) أسرار البلاغة ص ٨ .

(٣) دلائل الاعجاز ص ٥٠١ ، قبل - يشهد به - رأيه : تبعه وسطاً .

فعل الأخرى ولم يُعنى بها عناية نظير ميزانها وتأثيرها في الكلام (١) .
السوزي .

عرف قطر الدين الرازي (١٠٦٠هـ) الفصاحة بأنها دخول ص للكلام من التعقيد (٢)
وهي - عنده - تحصل بالمعنى ، لأن الإعادة اللفظية يستحيل تطرق الكلام
والفصاحان إليها ، فإن السامع لفظ إما أن يكون علماً بكونه موضوعاً لاسمائه أو
يكون . فإن كان علماً به عرف مفهومه بتمامه ، وإن لم يكن علماً به لم يعرف عنه شيء
أصلاً .

وحصر البحوث المتعلقة بالدلالة اللفظية في امرين .
الأول : أن الفصاحة والبلاغة لا يميز عودهما إلى الدلالة اللفظية .
الثاني : أن الفصاحة وإن كانت غير عائدة إلى الدلالة اللفظية ، لكن من الأمور
العائدة إلى جوهر اللفظ وإلى دلالاته الوضعية ما يفيد الكلام كمالاً وزيئة وجمالاً (٣)
وهذه فكرة عبد القاهر التي نبى عليها نظريته في النظم ، ويرى بها الدين السبكي
أن الرازي يميل إلى أن الفصاحة راجعة إلى الالتقاط والمعاني (٤) .
ابن الأثير :

وكان ضياء الدين بن الأثير (١٠٣٧هـ) أوضح من السابقين تصوراً ولهما
الفصاحة ، وقد اعتم بها اعتماداً عظيماً وصحح كثيراً من الآراء في كتابيه *الكامل*
السائر في ادب الكتاب والشاعر ، و*الجامع الكبير* . يقول عن الفصاحة : واعلم
أن هذا باب متعلق على الواجب وسلك متفرع على التامع ، ولم يزل للعلماء من
قديم الوقت وحديثه يكتفون القول فيه والبحث عنه ، ولم أجد من ذلك ما يعجز

(١) ينظر الفصل الثالث واللفظ والمعنى في كتابه *عبد القاهر الجرجاني* - بلاغته وبلغته من ٨٧ - ١١٨ .

(٢) نهاية الأثر ص ٩ .

(٣) نهاية الأثر ص ١١ .

(٤) عروض الأفراح - شروح التلخيص ج ١ ص ١٣٥ .